تحليل مؤشرات التعليم وعلاقتها بمعدلات البطالة في ظل اهداف التنمية المستدامة في العراق

أ.م.د.سهيلة عبد الزهرة الحجيمي [1]: الجامعة المستنصرية–كلية الادارة والاقتصاد –قسم الاقتصاد

أ.د.مصطفى كامل رشيد [2] : الجامعة المستنصرية –كلية الادارة والاقتصاد –قسم الاقتصاد

أ.م.د.عامر سامي منير [3] :جامعة تكريت– -كلية الادارة والاقتصاد –قسم الاقتصاد

dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq[1]

dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq[2]

ameer.sami54@yahoo.com[3]

الملخص:

إنَّ اضطراب الظروف الامنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠) قد اضر كثيرا بواقع التعليم في العراق، حيث عانت اغلب المؤسسات التعليمة من ظروف صعبة ومخصصات مالية قليلة جدا لم ترتقي الى المستوى المطلوب، مما ادى الى تراجع المستوى العلمي لاغلب مخرجات المؤسسات التعليمية في العراق، وان اختلال سوق العمل قد تسبب هو الاخر بتدهور مستويات ومهارات التعلم، مما ادى ارتفاع معدلات البطالة الى ضعف حافز الطلبة على التدريب والتعلم بشكل مناسب. مشكلة البحث ان التعليم في العراق يواجه عدة تحديات تسببت بضعف مخرجاته وهو ما ادى الى تفاقم مشكلة البطالة، وان ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي اسهم في ضعف مخرجات المؤسسات التعليمة وضعف الاهتمام بها خلال مدة البحث. يفترض البحث هنالك علاقة متبادلة بين ضعف مخرجات التعليم ومعدلات البطالة في العراق.

الكلمات المفتاحية: (مؤشرات التعليم، معدلات البطالة، اهداف التنمية المستدامة).

Analysis of education indicators and their relationship to unemployment rates in light of the sustainable development goals in Iraq

Asst. Prof. Dr. Sohaila Abdulzahra AL-hujaimi[1]. Mustansiriyah University

Prof. Dr. Mustafa Kamel Rashid,[2] .Mustansiriyah University

Asst .Prof. Dr. Amer Sami Mounir [3].Tikrit University

Abstract:

The turmoil in the security, political, social and economic conditions in Iraq during the period (2004-2020) greatly harmed the reality of education in Iraq, as most educational institutions suffered from difficult conditions and very few financial allocations that did not rise to the required level, which led to a decline in the scientific level of most of the outputs. Educational institutions in Iraq, and the imbalance in the labor market has also caused a deterioration in learning levels and skills, which has led to high unemployment rates and a weak incentive for students to train and learn appropriately. The problem of the research is that education in Iraq faces several challenges that have caused the weakness of its outcomes, which has exacerbated the problem of unemployment, and that the conditions of economic instability contributed to the weakness of the outcomes of educational institutions and the weakness of interest in them during the research period. The research assumes that there is a correlation between poor educational outcomes and unemployment rates in Iraq.

Keywords: (education indicators, unemployment rates, sustainable development goals).

مقدمة:

تعد المؤسسات التعليمية منصة انطلاق الامم نحو الرقي والحضارة والتقدم الصحيح، فمن خلال اعداد اجيال ناهضة وواعية باهمية بلادها ومصيرها وواقعها ومستقبلها، يتم كتابة المستقبل على نحو دقيق، وان الاهتمام بالمؤسسة التعليمة انما هو دليل وعي وثقافة صناع القرار نحو حاضر بلدهم وماهي الصورة التي من المتوقع ان يرسمها المستقبل لهذه البلاد. وان ضعف الاهتمام وتشتيت الخطوات والسبل عن الهدف في رسم السياسات والاستراتيجيات الهامة بمصير الامة يقوض المساعي نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة وامكانيات تطبيقها، مع مصير مجهول وواقع مؤلم تعيشة اغلب البلدان النامية عموما والعراق على وجه الخصوص.

مشكلة البحث

ان التعليم في العراق يواجه عدة تحديات تسببت بضعف مخرجاته وهو ما ادى الى تفاقم مشكلة البطالة، وان ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي اسهم في ضعف مخرجات المؤسسات التعليمة وضعف الاهتمام بها خلال مدة البحث.

اهمية البحث

ضعف اهتمام صناع القرار بواقع التعليم في العراق اوصل العراق الى نهايات خطرة فاغلب الطلبة والمتخرجون يعانون من ضعف في مهارات القراءة والكتابة والفهم والتفكير، وهذا الواقع رسمته سياسات تعليمية غير منضبطة ولا تحاكي الواقع في ظل تفشي العديد من المشاكل الاقتصادية وغيرها ادت الى ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب.

فرضية البحث

يفترض البحث هنالك علاقة متبادلة بين ضعف مخرجات التعليم ومعدلات البطالة في العراق.

هدف البحث

١–التعرف على بعض مؤشرات التعليم في العراق.

٢–تحليل معدلات البطالة في العراق.

٣–تحليل العلاقة بين مؤشرات التعليم ومعدلات البطالة في ظل اهداف التنمية المستدامة.

منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الاستنباطي في تحليل مؤشرات الموضوع من خلال استخدام الاشكال البيانية في توضيح مضامين تلك المؤشرات بالاستناد الى قواعد بيانات رصينة محلية وعالمية لتلك المؤشرات.

المبحث الاول : الاطار النظري للتعليم والبطالة والتنمية المستدامة

اولا: مفهوم التعليم والنظريات ومؤشرات .

– التعليم بالمنظور اقتصادي :

هو العلم الذي يبحث عن امثل السبل لاستخدام الموارد التعليمية ماديا وبشريا وتكنولوجيا وزمنينا، من اجل بناء الانسان عقلا ومهارة وعلما وخلقا وصحة. وعلاقة المجتمعات التي يعيشون فيها حاضرا ومستقبلا ، من اجل افضل توزيع لهذا التكوين١. وعليه يرى الباحثون ان التعليم هو نقطة الانطلاق للتقدم والتغيير الايجابي على مستوى الفرد نفسه وعلى مستوى العادات والتقاليد والقيم من جهة وعلى مستوى الانتاج والانتاجية من جهة اخرى ،مما يؤدي الى تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد٢ .

– نظريات الاقتصادية لتفسير التعليم :

يتعين على التحليل الاقتصادي اليوم ان يعالج تجدد المشاكل الاقتصادية في التعليم، ويكشف تاريخ الفكر الاقتصادي عن نظريات حاولت اعطاء تفسيرات اقتصادية عن التعليم منها رود المدرسة الكلاسيكية (ادم سميث ، ريكاردو ، جون ستيوارت مل، الفريد مارشال) حيث اكدوا رواد المدرسة الكلاسيكية على اهمية اكتساب المعرفة والمهارات لدى الافراد من خلال التعليم، الذي يسهم في تنمية الاقتصاد من خلال زيادة وتوسيع القدرات الانتاجية ، وخلال القرن العشرين وجد سولو في دراسته للولايات المتحدة الامريكية ان انتاجية الفرد في الساعة تضاعفت، وجد ان نسبة ١٢.٥% من هذه الزيادة ترجع الى الزيادة في راس المال الحقيقي المستخدم ،اما النسبة المتبقية ٨٧.٥% تعود الى تعليم ، في حين اكد دراسة دينسون ان انتاجية العمل قد نمت في امريكا للمدة ١٩٢٩–١٩٥٧ بنسبة ١٩.٦% بسبب مهارة العاملين التي ادت الى زيادة الانتاج الاجمالي بنسبة ٢٣% ،وربط دينسون نتائج النمو في الدخل القومي بالنمو في النفقات التعليمية بصورة تصاعدية ،ويرجع ذلك الى التعليم والتقدم العلمي والتكنولوجي وارتفاع مستوى الثقافي ايضا .وفي اطار نفسه توصل شولتز الى نتائج دينسون نفسها وهي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية يرجع الى الاستثمار في التعليم ٣. وهناك دراسات اخرى اكدت على وجود علاقة موجبة بين المستوى التعليمي ودخول الافراد هي دراسة شولتز الذي اكد على ان اختلاف المستويات التعليمية هو الذي يفسر التباين في مستوى الاجور العاملين ،اضافة الى التباين في مقدار الدخول التي يحصل عليها الافراد طول حياتهم الانتاجية ،وقد اعتبر شولتز التعليم اداة اساسية للحراك الاقتصادي والاجتماعي والطبقي للافراد ،وان اكثر من ٥٠% من النمو الاقتصادي الذي يطرا على الدخل القومي الامريكي خلال خمسينيات القرن الماضي يرجع الى التعليم والمعرفة والثقافة. اما دراسة جون فيزي الذي اكدت على المنافع الاجتماعي للتعليم .فيما اكدت دراسة بيكر على الاستثمار البشري الذي يهدف في النهاية الى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ،من خلال تأكيد على عائد الاستثمار ،كمبرر للاستثمار في التعليم ،واظهرته دراسة ان ايرادات التعليم الابتدائي تأتي بالمرتبة الاولى من حيث القيمة الرقمية .بعد ذلك توالت

الدراسات التي توكد على الاستثمار في راس المال البشري باعتباره يعطي عائد اكبر من راس المال المادي . وتجدر اشارة ان جميع النظريات والدراسات خلال الستينيات من القرن الماضي اكدت على التعليم الذي يسهم بزيادة الدخل القومي ،تعني ان الاستثمار في التعليم يساعد الاقتصاد من ان ينتج اكبر ،وهذا هو المبرر الذي يجعل من التعليم مجلا افضل للاستثمار ٤ .

– مؤشرات قطاع التعليم .

تهدف المؤشرات التعليمية الى وضع صورة كلية للنظام التعليمي، إذا أنها تعمل على توفير البيئة المناسبة لاتخاذ القرار السليم عن طريق تحديد جوانب الضعف والقوة بالنظام التعليمي، بما ييسر وضع الحلول المناسبة لمعالجة نواحي الخلل والقصور التي تحدث داخل النظام التعليمي، إذ تعرف المؤشرات التعليمية "أنها عبارة عن مقياس لحالة التغير التي تحدث في طبيعة عمل النظام التعليمي بالنسبة الى الأهداف المرجوة"، لذا فإن المؤشرات التعليمية تعد بمثابة دلالة كمية تصف بعض ملامح النظام التعليمي في ضوء معايير محلية أو دولية.

وتُساهم المؤشرات التعليمية في توفير معلومات تصف أداء النظام التعليمي في الوصول الى الشروط والنتائج المطلوبة، ومن هذه المعلومات ما يساعد على خفض نسب الرسوب مثلا، أو معلومات تساعد على زيادة عدد الالتحاق بالمدارس وانخفاض عدد الطلبة المتسربين من المدارس. وكذلك فأن المؤشرات التعليمية تلعب دوراً مهماً في مراقبة وتقويم أداء النظام التعليمي، عن طريق توظيفها في المجالات المتعددة سواء ما يتعلق بعملية تقديم تقارير موضوعية بخصوص طبيعة المدخلات التعليمية، أو فيما يتعلق بجوانب الضعف والقوة في النظام التعليمي. ٥.

ثانيا: مفهوم ومعدل البطالة .

– **مفهوم البطالة** :البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى. من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل (المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم أعتبارهم عاطلين عن العمل. ويسمى من يعاني منها عاطلا في المشرق وبطّالا في المغرب. وتعرف البطالة أيضا بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة برغم قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل والإنتاج.

– **معدل البطالة:** معدل البطالة هو النسبة المئوية لعدد الأفراد العاطلين عن العمل بشرط أن يكون لديهم الرغبة في العمل من إجمالي «السكان النشطين» وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي. ويمكن حسابها كما يلي٦:

• معدل البطالة = (عدد العاطلين مقسوما بعدد القوة العاملة) مضروباً بمائة.

• معدل مشاركة القوة العاملة = (قوة العمالة مقسوما على النسبة الفاعلة مضروباً بمائة). ويشمل مفهوم «السكان النشطين» وفق تعريف منظمة العمل الدولية جميع الأشخاص الذين ما زالوا في سن العمل، سواء كانوا يعملون فعلا أم يبحثون عن عمل، وسواء كان عملهم مأجورا أم غير مأجور.

ثالثا: مفهوم التنمية المستدامة واهدافها .

– ظهر مفهوم التنمية مختلطا مع مجموعة من المفاهيم كمفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وكان ذلك في النصف الثاني من القرن العشرين، في ظل ما يتميز به النمو الاقتصادي من كونه عملية تلقائية تحصل مع الزمن في إطار تشكيلة اقتصادية واجتماعية معينة، فهو يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخار بما يمثله من تغير كمي في الهيكل الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي . كما وجاءت فكرة التنمية وارتباطها بالنمو والتوزيع وغطت هذه المرحلة الفترة بين نهاية الستينات إلى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، فشمل مفهوم التنمية فيها أبعادا اجتماعية بعد أن كان مقتصرا على الجوانب الاقتصادية، فكانت هذه الفكرة تسعى لمعالجة الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في وضع الخطط التنموية وتنفيذها ومتابعتها .

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي ٨ :

١– تحقيق نوعيه حياه افضل للسكان : من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة ، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على اساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الاخير علاقة تكامل وانسجام .

٢- تعزيز وعي السكان والمشكلات البيئية القادمة : وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

٣- احترام البيئة الطبيعية : وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على اساس حياة الإنسان، وبالتالي بالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المخلفة وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .

٤- تحقيق عم واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها أو توظيفها بشكل عقلاني .

٥- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع : تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم اهداف المجتمع ، وذلك من خلال توعية السكان في اهميه التقنيات المختلفة في المجال التنموي ، وكيفيه استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعيه حياه المجتمع وتحقيق اهدافه المنشودة دون ان يؤدي ذلك الى مخاطر و اثار بيئية سالبه او على الاقل ان تكون هذه الاثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبه لها .

٦- احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات واولويات المجتمع : وذلك باتباع طريقه تلائم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية .

٧- تحقيق نمو اقتصادي تقني : بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية واداره ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الاجيال المتعاقبة و في الجيل نفسه .

- اهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥- ٢٠٣٠) .

بعد اعلان اهداف التنموية للألفية للأمم المتحدة ٢٠١٥-٢٠٠٠ بدأت الجهود تتكاثف اميا واقليما ووطنيا للمضي قدما نحو تحقيق طموحات تنموية لمرحلة مابعد ٢٠١٥ لإرساء وتحقيق الرخاء ،العدالة ،والسلام ،والكرامة ،والحرية في العالم ،حيث بذلت جهود دولية في مجال تأطير الاهداف التنموية مابعد ٢٠١٥ والتي اطلق عليها بأهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والتي هي نتاج لعملية تشاور طويلة ومكثفة شارك فيها مختلف اصحاب المصلحة من

حكومات ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني ومنظمات دولية واقليمية واكاديميين وخبراء حيث كان انتقال الى اهداف التنمية المستدامة خطوة كبيرة الى الامام في الالتزامات الوطنية للوفاء بتأسيس رؤية للسلام وبتحقيق الاستقرار الاقتصادي وحقوق الانسان والتي تتمثل بالاتي٩ :

الهدف الأول :– القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف الثاني :– القضاء التام على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف الثالث :– ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار

الهدف الرابع :– ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .

الهدف الخامس :– تحقيق المساواة بين الجنسين تمكين كل النساء والفتيات

الهدف السادس :– ضمان توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع

الهدف السابع :– ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الحديثة الطاقة نظيفة الموثوقة والمستدامة وبأسعار معقولة .

الهدف الثامن :– تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع ونمو الاقتصاد

الهدف التاسع :– اقامة بنى تحتية قادر على الصمود ،تحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، تشجيع الابتكار .

الهدف العاشر :–الحد من المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف الحادي عشر:– جعل المدن والمجتمعات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادر على الصمود ومحلية مستدامة

الهدف الثاني عشر :– ضمان وجود انماط استهلاك والإنتاج مستدامة

الهدف الثالث عشر :– اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي العمل لتغير المناخ واثاره

الهدف الرابع عشر :– الحياه تحت الماء وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف الخامس عشر:– الحياة في البر وحماية النظم الايكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الاراضي وفقدان التنوع

الهدف السادس عشر :– السلام والعدل والمؤسسات القوية

الهدف السابع عشر :– تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية .

المبحث الثاني: تحليل بعض مؤشرات التعليم ومعدل البطالة في العراق

اولاً: واقع التعليم في العراق

يبين لنا الجدول (١) عدد المدارس الثانوية بحسب الجنس حيث بلغت عدد المدارس للذكور عام ٢٠١٦/٢٠١٥ (٢٧٤٢) مدرسة وللاناث (٢١٨٤) مدرسة والمختلطة (١٠٩٦) مدرسة وقد اخذت بالتزايد نظرا لزيادة عدد السكان في عموم البلاد، وهو ما تطلب زيادة عدد المدارس الثانوية حتى بلغت عام ٢٠١٩/٢٠١٨ (٣٧٤٢) مدرسة مخصصة للذكور و(٢٩٢٣) مدرسة مخصصة للاناث و(١٤٧٤) مدرسة مختلطة، وفي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ فقد بلغت عدد مدارس الذكور (٣٩٧١) مدرسة و(٣١٤٥) مدرسة للاناث و(١٤٩٦) مدرسة مختلطة. بمعدل تغير لاجمالي المدة بلغ (٤٤.٨%) لمدارس الذكور و(٤٤%) لمدارس الاناث و(٣٦.٥%) للمدارس المختلطة.

وقد بلغت عدد شعب الصفوف لعام ٢٠١٦/٢٠١٥ (٣٢٦١٢) لمدارس الذكور و(٢٦٣٢٣) لمدارس الاناث و(٤٧٤٥) للمدارس المختلطة. وقد تطورت حتى بلغت عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (٤٣٨٦٦) شعبة لمدارس الذكور و(٣٨٥٣٦) شعبة لمدارس الاناث و(٦٤٢١) شعبة للمدارس المختلطة.

وقد بلغ عدد الطلبة المقبولين في المدارس الثانوية عام ٢٠١٦/٢٠١٥ (٤٣٠٢٣) طالب لمدارس الذكور و(٣٥٥٣٧٤) طالبة لمدارس الاناث، وفي عام ٢٠١٨/٢٠١٧ وصل عدد الطلبة المقبولين الى (٥١٣٨٥٨) طالب في مدارس الذكور و(٤٤٦١٦٣) طالبة في مدارس الاناث، وقد بلغ عدد الطلبة المقولين حتى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ الى (٥١٧٦٣٤) طالب في مدارس الذكور و(٤٦٧٩٤٧) طالبة في مدارس الاناث بمعدل تغير لاجمالي المدة (١٩.٣%) لمدارس الذكور و(٣١.٧%) لمدارس الاناث[١٠].

على الرغم من تطور اعداد المدارس والشعب خلال المدة اعلاه ولكن كافة المدارس الثانوية تعاني من تحديات عدة تاتي في مقدمتها انخفاض المخصص من الانفاق تجاهها، الامر الذي عرض اغلب تلك المدارس الى ظروف قاسية لا تتناسب مع متتطلبات المؤسسات التعليمية من وسائل تعليمية حديثة ومتطورة ومتفاعلة، فضلا عن التهالك الذي لحق بالعديد من تلك المدارس بسبب التقادم او التخريب نتيجة الظروف غير المستقرة امنيا وسياسيا في البلاد بعد عام ٢٠٠٤.

الجدول (١): عدد المدارس والشعب والطلبة المقبولين بحسب الجنس في المدارس الثانوية في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

السنة	عدد المدارس الثانوية				عدد شعب الصفوف				عدد الطلبة المقبولين		
	ذكور	اناث	مختلط	مجموع	ذكور	اناث	مختلط	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
2016/2015	2742	2184	1096	6022	32612	26323	4745	63680	434023	355374	789397
2017/2016	3040	2410	1155	6605	35358	29134	5026	69518	452297	384487	836784
2018/2017	3447	2719	1319	7485	39458	33136	5546	78140	513858	446163	960021
2019/2018	3742	2923	1474	8139	42476	35603	6063	84142	516954	455836	972790
2020/2019	3971	3145	1496	8612	43866	38536	6421	88823	517634	467947	985581
نسبة التغير خلال الفترة (2019/2018 - 2020/2019)	6.1	7.6	1.5	5.8	3.3	8.2	5.9	5.6	0.1	2.7	1.3
نسبة التغير خلال الفترة (2016/2015 - 2020/2019)	44.8	44.0	36.5	43.0	34.5	46.4	35.3	39.5	19.3	31.7	24.9

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، احصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص:١٩.

يوضح لنا الجدول (٢) عدد الطلبة في المدارس الثانوية والذي بلغ عام ٢٠١٥/٢٠١٦ (١٤٠١٦٨٩) طالب و(١٠٤١٢٤٦) طالبة وقد تطور عبر الزمن على اثر تطور عدد السكان حيث بلغ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ (١٧٥٩٦٣٣) طالب و(١٤٩٩٠٨٥) طالبة، اي بمعنى ان هذه الاعداد انما تمثل يد عاملة مستقبلية ينبغي التحضير والاعداد لها من الان من خلال سياسات تشغيلية محفزة للانشطة الانتاجية المحلية، تتمكن من استيعاب هذا الكم في سوق العمل في

المستقبل المنظور. كما بلغ معدل تغير عدد الذكور خلال المدة (٢٥.٥%) وعدد الاناث (٤٤%) وهو معدل كبير يجب الاهتمام به واخذه بعين الاعتبار عند تخطيط السياسات الاقتصادية.

وقد كان عدد اعضاء الهيئة التدريسية من ذكور عام ٢٠١٦/٢٠١٥ (٦٠٢٤٤) استاذ و(٨١٠٥٦) استاذه وقد تطور حتى بلغ عام ٢٠١٩/٢٠١٨ (٩١٨٩١) استاذ و(١٦٨٣٣٠) استاذه وفي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وصل الى (٧٩٤٢٤) استاذ و(٩٤٣٨١) استاذه وان هذه الاعداد على الرغم من تطورها ولكنها تعاني من ضعف في التدريب المستمر لمواكبة التطورات في المناهج العلمية وطرق القاء المحاضرات على نحو تفاعلي.

اما عدد الطلبة التاركين لمقاعد الدراسة في المدارس الحكومية فقط قد بلغ عددهم عام ٢٠١٦/٢٠١٥ (٤٢٠٢٠) طالب و(٣٩١٠٥) طالبة وقد بلغ عام ٢٠١٨/٢٠١٧ (٣٥٥٨٨) طالب و(٣٢٠٥٤) طالبة وعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وصل الى (٤٠٥٣٧) طالب و(٣٢٠٩٢) طالبة وهذا مؤشر خطير يمثل تسرب الطلبة من العملية التعليمية وانخراط اغلبهم في سوق العمل في سن مبكرة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع معدلات الفقر والحرمان وعدم العدالة والمساواة، على اثر تفشي الفساد المالي والاداري وتشوه اليات العمل والانشطة الانتاجية.

الجدول (٢): عدد الطلبة الموجودين واعضاء الهيئة التدريسية والطلبة التاركين بحسب الجنس في المدارس الثانوية في العراق للمدة (٢٠١٥–٢٠٢٠)

السنة	عدد الطلبة الموجودين			عدد اعضاء الهيئة التدريسية			عدد الطلبة التاركين (الحكومي فقط)		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
2016/2015	1401689	1041246	2442935	60244	81056	141300	42020	39105	81125
2017/2016	1479628	1144512	2624140	64729	84103	148832	34209	32543	66752
2018/2017	1642736	1290803	2933539	73973	90771	164744	35588	32054	67642
2019/2018	1731853	1408257	3140110	76439	91891	168330	38124	33763	71887
2020/2019	1759633	1499085	3258718	79424	94381	173805	40537	32092	72629
نسبة التغير خلال الفترة (2019/2018 - 2020/2019)	1.6	6.4	3.8	3.9	2.7	3.3	6.3	-4.9	1.0
نسبة التغير خلال الفترة (2016/2015 - 2020/2019)	25.5	44.0	33.4	31.8	16.4	23.0	-3.5	-17.9	-10.5

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، احصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص:٢٠.

ويبين الجدول (٣) نسب التسرب من التعليم الثانوي خلال المدة (٢٠١٥–٢٠٢٠) حيث كانت اعلى نسبة للذكور في محافظة القادسية حيث بلغت (٣.٧%) ثم تلتها ديالى بنسبة (٣.٢%)، وكانت اقل نسبة في محافظة كركوك حيث بلغت (١.١%) ثم تلتها ذي قار بنسبة (١.٤%) وقد كان متوسط نسبة التسرب في التعليم الثانوي في اوساط الذكور (٢.٣%).

اما الاناث فقد بلغت اعلى نسبة بينهم في محافظة ديالى بنسبة (٣.٥%) ثم تلتها صلاح الدين بنسبة (٣.٤%) واقل نسبة سجلتها محافظة ميسان اذ بلغت (١.٢%) ثم تلتها الانبار بنسبة (١.٤%). يبدو ان محافظة ديالى كانت الاعلى تسربا خلال مدة البحث وان هذه النسب بغض النظر عن الكثافة السكانية التي تشهدها المحافظات العراقية، ولكنها على الرغم من ذلك مؤشر خطر يدل على ارتفاع نسب الامية والجهل بين صفوف هذه الفئة العمرية.

الجدول (٣): نسب التسرب في التعليم الثانوي بحسب الجنس والمحافظة في العراق للمدة (٢٠١٥–٢٠٢٠) (%)

	ذكور	اناث	المجموع
نينوى	2.2	1.8	2.0
كركوك	1.1	1.6	1.3
ديالى	3.2	3.5	3.3
الانبار	2.5	1.4	2.0
بغداد	2.4	2.7	2.5
بابل	1.5	1.7	1.6
كربلاء	2.7	1.8	2.3
واسط	2.3	2.3	2.3
صلاح الدين	2.7	3.4	3.0
النجف	2.8	2.1	2.5
القادسية	3.7	1.9	2.9
المثنى	2.0	1.8	1.9
ذي قار	1.4	1.5	1.4
ميسان	2.2	1.2	1.8
البصرة	2.9	2.0	2.4
المجموع	2.3	2.2	2.3

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، احصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص:٢٧.

اما الجامعات الحكومية حتى عام ٢٠١٩ ومن خلال الجدول (٤) فانها عددها كان محدودا حيث سجلت محافظة بغداد (٦) جامعات ثم نينوى بعدد (٤) جامعات وقد توزعت باقي المحافظات بين جامعة واحدة فقط او جامعتين. وقد سجلت

عدد الكليات الاعلى في محافظة بغداد بعدد (٢٧) كلية ثم نينوى بعدد (٣٠) كلية حكومية لكون هذه المحافظتين لديهما اكبر عدد من الجامعات.

وكانت بغداد الاعلى من حيث عدد الكليات التقنية والتي بلغ عددها (٥) كليات وكذلك الاعلى من حيث عدد المعاهد التقنية والتي بلغ عددها (٧) معاهد، وعلى الرغم من تباين الكثافة السكانية بين المحافظات وان بغداد تحتضن قرابة اكثر من ربع اجمالي عدد السكان، ولكن توزيع المؤسسات التعليمية الجامعية في المحافظات العراقية يعاني من اختلال كبير كما هو واضح في الجدول (٤). كما ان اغلب الجامعات العراقية تعاني من الاهمال والتقادم وقلة التخصيصات المالية الموجهة للاستثمار في البنى التحتية لهذه المؤسسات التعليمية العريقة.

اما الكليات والمعاهد الاهلية فقد سجلت بغداد ايضا اعلى عدد حيث بلغت (١٠٠) كلية و(٧) معاهد ثم تلتها نينوى بعدد (٣٥) كلية و(٢) معهدين فقط، وعلى الرغم من ارتفاع عدد الكيات والمعاهد الاهلية في العراق لكنها بحاجة الى تطبيق معايير جودة التعليم على نحو اكثر ابتكار وتجديد بما يجعلها نافذة العراق للعالم، خصوصا انها تتمتع بتمويل افضل من الجامعات الحكومية ولديها مقومات التطور المعرفي لكي تمكنها من تطور ملاكها ومخرجاتها التعليمية[١١].

الجدول (٤): عدد الجامعات والكليات الحكومية والاهلية بحسب المحافظات في العراق لعام ٢٠١٩

	الجامعات والكليات الحكومية				الكليات الاهلية		
	عدد الجامعات (الاكاديمية)	عدد الكليات (الاكاديمية)	عدد الكليات التقنية	عدد المعاهد التقنية		المعاهد	مجموع الوحدات
نينوى	4	30	3	2	2	35	37
كركوك	1	15	1	2	2	18	20
دهوك	1	13	0	1	2	15	16
الانبار	2	23	0	1	1	24	25
بغداد	6	72	5	7	23	100	107
بابل	2	25	1	2	2	28	30
كربلاء	1	16	0	1	5	21	22
واسط	1	15	0	2	1	16	18
صلاح الدين	2	27	0	1	1	28	29
النجف	2	22	3	2	4	25	31
القادسية	1	18	0	1	0	18	19
المثنى	1	15	0	1	0	15	16
ذي قار	2	22	1	2	2	25	27
ميسان	1	13	0	1	0	13	14
البصرة	2	19	3	2	4	26	28
المجموع	29	345	17	28	49	411	439

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، خريجو التعليم العالي في العراق للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩، ص:١٥.

ثانياً: واقع معدلات البطالة في العراق

يوضح الجدول (٥) معدلات البطالة موزعة بين المحافظات العراقية لعام ٢٠٢١ حيث سجلت محافظة نينوى اعلى معدل بلغ (٣٢.٨%) حيث كان هذا ناتج بسبب الدمار الذي لحق بالبنى التحتية والمشاريع الانتاجية والانشطة التجارية على يد التنظيمات الارهابية في تلك المحافظة. ثم تلتها المثنى بمعدل (٢٧.٣%) ثم ذي قار بمعدل (٢٥.٨%) ثم البصرة بمعدل (٢١.٨%). وقد سجلت محافظة بابل اقل معدل والذي بلغ (٥.٥%) ثم تلتها ديالى بمعدل (٦.٩%) ثم كربلاء بمعدل (٨.٣%). وعلى الرغم من تباين معدلات البطالة في عموم المحافظات ولكن الحقيقة واحدة ان هذه المحافظات كلها تعاني من ضعف في المشاريع الانتاجية او الانشطة الاقتصادية الاخرى التي تمكنها من امتصاص اليد العاملة المتاحة لديها.

الجدول (٥): معدلات البطالة بحسب المحافظات في العراق لعام ٢٠٢١ (%)

المحافظة	معدل البطالة
نينوى	32.8
كركوك	15.7
ديالى	6.9
الانبار	18.2
بغداد	13.5
بابل	5.5
كربلاء	8.3
واسط	14.9
صلاح الدين	11.1
النجف	12.1
القادسية	11.9
المثنى	27.3
ذي قار	25.8
ميسان	13.6
البصرة	21.8
اقليم كردستان:	
دهوك	24.1
اربيل	17.7
السليمانية	11.9
المجموع*	16.5

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، احصاءات السكان والقوى العاملة، ص:٣٣.

ويتضح من الشكل (١) ان اعلى معدل بطالة في عموم العراق تم تسجيله عام ٢٠١٨ والذي بلغ (٢٢.٦%) حيث واجه العراق زيادة سكانية متزامنة مع تدهور كبير في الانشطة الاقتصادية وانحسار فرص العمل بسبب الدور الخجول للقطاع الخاص في تنمية فرص التشغيل في عموم البلاد، وقد سجل اقل معدل عام ٢٠١٤ حيث بلغ (١٠.٦%).

كما يتضح من الشكل (١) ان الازمات الاقتصادية كان لها دور في ارتفاع معدلات البطالة حيث ارتفع معدل البطالة بعد ازمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٧ الى (١٥.٣%) عام ٢٠٠٨، كما اثرت الازمة المزدوجة عام ٢٠١٤ الى ارتفاع معدل البطالة الى (١٥%) عام ٢٠١٥. كما اثرت الازمة الصحي (جائحة كورونا) عام ٢٠١٩ بارتفاع معدل البطالة الى (١٧%) عام ٢٠٢٠.

الشكل (١): معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٥–٢٠٢١) (%)

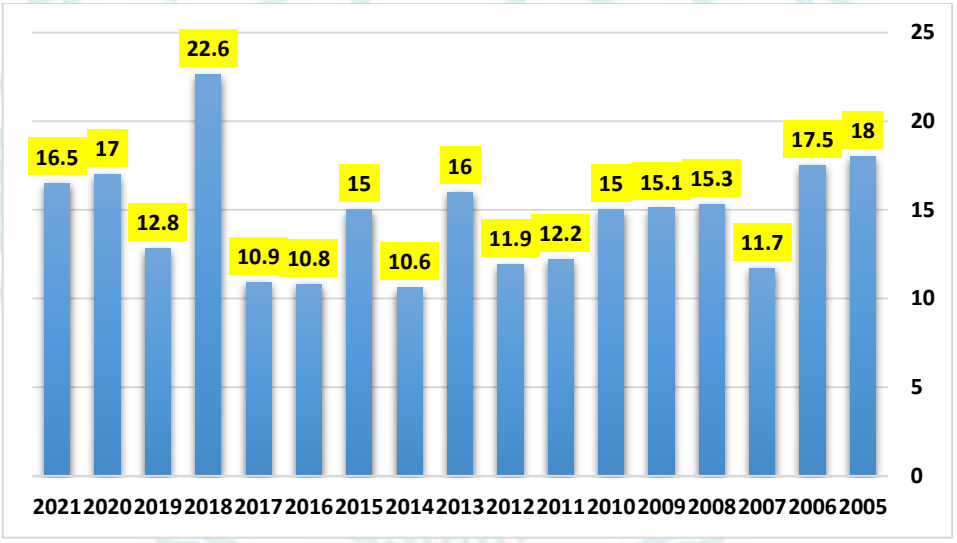

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، احصاءات السكان والقوى العاملة، ص:٣٤.

ثالثا: العلاقة بين مؤشرات التعليم ومعدلات البطالة في العراق

اشار تقرير للبنك الدولي والخاص بتقييم العملية التعليمية في العراق، ان العراق يتعرض لانخفاض شديد في مستويات العملية التعليم بكافة مراحلها وهو ما يهدد مستقبل العراق، حيث يشهد العراق تدهور كبير في تنمية راس المال البشري

المحفز للنمو الاقتصادي المستدام، حيث ان مهارات القراءة والكتابة في الصفوف الاولى (EGRA) ضعيفة جدا ولاتتناسب مع نظرائهم حول العالم. (البنك الدولي، ٢٠٢٢،١).

ويتضح من خلال مؤشرات التعليم المختارة في البحث ان ثمة اعدد كبيرة من الطلبة المقبولين في الدراسة الثانوية والذين سوف ينتقلون الى المرحلة الجامعية ومن بعدها الى سوق العمل، فانهم بحاجة ماسة لوضع تخطيط صحيح لاستغلالهم في اعادة بناء منظومة الاقتصاد العراقي ومعالجة الاختلالات المستدامة في هيكل الانتاج. كما ان اعداد المتسربين من كقاعد الدراسة في ازدياد وهم يشكلون بذلك ضغط على سوق العمل الذي يعاني بالاصل من تشوهات كبيرة بين عرض العمل والطلب عليه بسبب ضعف النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وترهل القطاع العام وعدم استقرار الظروف الاقتصادية، كما ان تقادم الجامعات والمدارس وقلت التخصيص المالي الموجهة للعملية التعليمية في العراق قد اسهم في ضعف مهارات مخرجات التعليم المعدة لسوق العمل وهو ما اسهم الاخر في ارتفاع معدلات البطالة خلال مدة البحث.

ان التعليم غير الجيد وقلت الانفاق عليه يتعارض مع اهداف التنمية المستدامة وامكانيات تطبيقها على نحو جيد في العراق، لذا تحتاج العملية التعليمية الى اهتمام اكبر من صناع القرار من خلال اعادة بناء البنى التحتية للجامعات والمدارس والاهتمام بالمكتبات والمراكز البحثية وربط المؤسسات التعليمية مع نظرائها في العالم من اجل التزود والمهارة المعرفية بما يخدم تنفيذ التنمية المستدامة في البلاد[١٢].

كما اشرت محافظة نينوى ضمن مؤشرات التعليم بان لديها اكبر عدد من الجامعات والكليات الحكومية والكليات والمعاهد الاهلية ولكنها في ذات الوقت تعاني من ارتفاع كبير في معدلات البطالة لعام ٢٠٢١. وهذا يعني ان اغلب مخرجات التعليم لديها وكذلك الحال في عموم المحافظات العراقية تتخندق عبر الزمن في جيوش العاطلين عن العمل، واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان العراق اقترب من نافذة الهبة الديموغرافية في ظل سياسات تشغيلية ضعيفة لحد الان، فانه يقوض في المستقبل القريب التنمية المستدامة ويبدد الياتها وما تم التخطيط اليه لحد الان.

وعليه فان ضعف مخرجات التعليم الناتجة عن سوء الواقع التعليمي وضعف مقدرت المؤسسات التعليمية من تقديم كافة الخدمات التعليمية للطلبة تسبب بضعف كبير في مهارات مخرجات تلك المؤسسات عبر الزمن، ومن ثم نشوء علاقة تبادلية ما بين ضعف مخرجات التعليم وارتفاع معدلات البطالة، حيث تسهم المخرجات غير الجيدة للتعليم في زيادة

معدلات البطالة من جهة، وان ارتفاع معدلات البطالة قتلت روح الابداع والحافز لدى الطلبة مما اسهم في زيادة ضعف مخرجات التعليم.

الاستنتاجات

١–ضعف مخرجات التعليم بسبب عدم اهلية العديد من المؤسسات التعليمية وشحة المراكز البحثية وضعف تطوير مهارات الطلبة اسهم في تفاقم مشكلة البطالة في عموم محافظات العراق. وان ارتفاع معدلات البطالة في ظل استشراء المحسوبية والعلاقات الشخصية بدد طموح اغلب الطلبة على الريادة والابداع العلمي مما اسهم في زيادة ضعف مخرجات التعليم، اي اثبات صحة افتراض البحث.

٢–ارتفاع عدد المدارس والجامعات في العراق خلال مدة البحث ولكن اغلبها تعاني من شحة التمويل والتدريب لكوادرها ونقص في مستلزمات التعليم وعدم تطوير ادوات التعليم التفاعلية مع نظرائها حول العالم. كما ان اغلب المدارس والجامعات الحكومية خصوصا تعاني من التهالك والتقادم وضعف التجديد والصيانة وعدم التحديث بوصفها منشاة تعليمية.

٣–استقبال اعداد كبيرة من الطلبة وفي بعض الاحيان يتم استقبال طلبة اكثر من الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية مما يؤدي الى سوء الخدمات التعليمية التي يتلقاها الطالب، وخصوصا ان هذه الاعداد الكبيرة من الطلبة تمثل عرض عمل مؤجل للمستقبل المنظور، في ظل شحة عرض الوظائف وتردي خطط التشغيل المحلية.

٤–ارتفاع نسب التسرب من العلمية التعليمية بسبب ظروف الاقتصاد الصعبة وانخراط اغلبهم في العمل بسن مبكرة في ظل ضعف كبير في مهارات القراءة والكتابة، مما يعرض هذه الشريحة للاستغلال في كثير من الاحيان.

٥–وجود اختلال في التوزيع النسبي للجامعات والكليات الحكومية وحتى الاهلية في عموم محافظات العراق.

٦–ارتفاع معدلات البطالة في ظل ضعف النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وقلة الوظائف وتشوه سوق العمل، بالتزامن مع عدم الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي.

التوصيات

١–الاهتمام بالمؤسسات التعليم ة من خلال زيادة مقدرتها التمويلية عبر زيادة مخصص الانفاق الحكومي للجامعات والمدارس في عموم محافظات العراق، وتوسيع وزيادة مشاريع البنى التحتية لكافة المؤسسات التعليمية.

٢–رسم سياسات تشغيل طويلة الاجل بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص بما يتيح المجال لاستيعاب جيوش البطالة بين صفوف الشباب، وتطويعهم في خدمة الانتاج المحلي وزيادة الانتاجية العامة.

٣–فتح دورات مجانية لتطوير مهارات الشباب التقنية وفي التفكير والمهارات القيادية الاخرى التي تزيد من رصيدهم عند التقديم في الوظيفة.

٤–دمج المؤسسات التعليمية الحلية مع نظرائها الاجنبية الرصينة من اجل التلاقح الفكري وصقل مواهب الشباب وزيادة مهارات الكوادر التدريسية ورفع رصيد البلاد العلمي.

المصادر:

١. طارق عبد الحسين العكيلي، اقتصاديات الموارد البشرية، ط١، الوراق للنشر والتوزيع ،٢٠٠٧.

٢. عبد الستار رائق حسن حمادي المولى، دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق–دراسة مقارنة ٢٠٠٣–٢٠١١ مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٤)، العدد(٩)،٢٠١٢.

٣. فارس كريم ابريهي ، ناظم عبد الله عبيد، مهند خليفة عبيد،٢٠١١، واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعمليات الإصلاح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٩، بغداد،٢٠١٦

٤. رائد خضير العبادي، دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠١٨.

٥. نزار كاظم صباح الخكاني، إمكانية البحث والتطوير في بلد اعربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٢ العدد ١ ،٢٠١٠.

٦. رياض بن جليلي، مؤشرات النظم التعليمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد٢٦، السنة التاسعة، ٢٠٢٠

٦. عمرو هشام محمد، احمد حافظ حميد الطائي، كفاءة النظام التعليمي في العراق بعد عام(٢٠٠٣)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد١٠٢، اذار،٢٠١٥.

٨.احمد عمر الراوي ،البطالة في العراق ..الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية ،السنة الثامنة، العدد السادس والعشرون،٢٠١٠ .

٩.وزارة التخطيط ،مسح التشغيل والبطالة ،٢٠٠٨ .

١٠. وزارة التخطيط ، مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة ، التقرير الوطني للتنمية المستدامة في العراق ، العراق ، ٢٠١٢ .

١١.د . خالد صالح عباس ، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الأثراء الفكري التحديات ، العراق ، مجلة بابل ، مجلد ٢١ ، عدد ٢ ، ٢٠١٣.

١٢.ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، تعريب محمد حسن حسني ، دار المريخ ، الرياض ، ٢٠٠٩ ،